



قرار وزاري

إن وكيل الوزارة لحماية المستهلك

بناءً على الصلاحيات المخولة له

وبعد الاطلاع على :

- نظام اختصاصات وزارة التجارة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) وتاريخ ١٣٧٤/٤/٦.
- المادة الثانية من نظام المختبرات الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ و تاريخ ١٤٢٣/٢/٨.
- المادة الرابعة عشرة من لائحة نظام المختبرات الخاصة التي تنص على أن (يصدر الوزير المختص عند الحاجة القرار اللازم للاستعانة بالمختبرات الخاصة المعتمدة والمرخصة لغرض اختبار السلع المنتجة أو المصنعة محلياً، أو المستوردة المعروضة في الأسواق، أو المخزنة في المستودعات أو في المصانع وفقاً للصلاحيات الرقابية المنطة بوزارته).
- قرار وزير التجارة رقم ٢٢١٠٤ وتاريخ ٢٢١٣٨/٤/٢٧ بشأن تفويض وكيل الوزارة لحماية المستهلك بتوقيع قرارات الاستعانة.

(يقرر ما يلي)

أولاً : الاستعانة بمختبر الشركة السعودية للفحص والاختبار لفحص المنتجات الكهربائية والالكترونية بمدينة الرياض ، لغرض اختبار السلع المنتجة أو المصنعة محلياً، أو المستوردة المعروضة في الأسواق، أو المخزنة في المستودعات، أو في المصانع وحالات الاشتباه في الغش التجاري .



ثانياً : يقوم المختبر بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة في المواد (الخامسة عشرة ، والسادسة عشرة ، والحادية والعشرون ، والرابعة والعشرون ، والتاسعة والعشرون ، والحادية والثلاثون ، والخامسة والثلاثون) من اللائحة التنفيذية.

ثالثاً : على صاحب العينة المطلوب إجراء اختبار لها تسديد جميع التكاليف المادية المرتبطة على ذلك مقدماً.

رابعاً : يتم الاستعانة بالمختبر لمدة (٦) أشهر.

خامساً : تقوم وكالة الوزارة لحماية المستهلك باتخاذ الإجراءات الازمة لتنفيذ هذا القرار وتحديد الآلية المناسبة لبدء الاستعانة بمختبر الشركة السعودية للفحص والاختبار لفحص المنتجات الكهربائية والالكترونية بمدينة الرياض .

سادساً : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ويبلغ لمن يلزم لإنفاذه .

سابعاً : تطبق جميع المواصفات والمقاييس المعتمدة بالمملكة والخاصة بفحص المنتجات.

(م)

وكيل الوزارة لحماية المستهلك المكلف

محمد بن عبدالله العبيد